المدى

رئيس التحرير
رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

اليوم مع

10
لؤي صلاح.. أهدافه توزعت بين الشوطين

14
هل هرب معمر القذافي من ليبيا؟

19
الأزمات المالية تلاحق مسلسلات رمضان وتهدد حلقاتها الأخيرة

العدد (2227) السنة التاسعة - السبت (20) آب 2011

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

دعوة الشلاه لتدريس نظريتين "شيعية" و"سنية" تثير أزمة سياسية

□ بغداد / المدى

أثارت دعوة النائب عن ائتلاف "دولة القانون" علي الشلاه إلى إلزام وزارة التربية اعتماد دراسة النظريتين الإسلاميتين السنية والشيعية، في مادتي التربية الإسلامية والتاريخ، نقاشا صاخبا ومواقف متباينة في الأوساط السياسية، ففيما انتقدت العراقية وائتلاف الكتل الكردستانية والقائمة البيضاء ما جاء به الشلاه، رحب التيار الصدري به شريطة أن يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية.

النائب عن كتلة الأحرار الصدرية جواد الجبوري يتحدث عن "عقلانية توجه رئيس لجنة الإعلام، لأنه ينسجم مع الوحدة الوطنية والمشاركة في جميع الاتجاهات بما في ذلك كتب التعليم"، محذرا مما اسماه "التطرف في المنهج"، مبينا "أن التعرف على ثقافة العراق ينبغي معها فهم جميع النظريات الإسلامية".

القيادي الصدري يرجع المطالبات بتطبيق النظريتين إلى تداعيات بث مسلسل "الحسن والحسين"، الذي يصفه الجبوري بـ"المخالف للحقيقة وفيه إسقاط لأفكار معينة فهو ينطوي على تفكير أحادي يعمق الخلاف بين مكونات المجتمع الإسلامي".

ويقول عضو لجنة الإعلام والثقافة وزعيم القائمة العراقية البيضاء حسن العلوي، في حديث هاتفي للمدى، "أراد الشلاه ان يطرق فكره الإسلامي من خلال تصريحه، ولكن بطريقة لا يدعي معها المتابع انه شيعي أو سني، وبالتالي دعا إلى تدريس النظريتين الإسلاميتين"، موضحا أن "من المستحسن أن نسمي النظريتين مدرسة الخلافة ومدرسة الأئمة، لان هذه التسمية تتفق مع العلمية في الطرح والابتعاد عن الألفاظ التي من شأنها إثارة النعرات الطائفية".

ويرفض العلوي تدريس هذه النظريات في المدارس سواء كانت الابتدائية أو الثانوية، معللا ذلك بالقول "قد تحدث صراعات طائفية من جديد وهو ما لا نبغيه في المرحلة الحالية"، معربا عن عدم ممانعته بتدريسها خلال المرحلة الجامعية والتي يكون فيها الطالب مستقيما فكريا يستطيع الاطلاع عليها بصورة موضوعية، كما يدرس.

واعتبر الشلاه، وهو رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب، أمس الأول إنه "يتحتم على مجلس النواب أن يتبنى توصية ملزمة لوزارة التربية باعتماد دراسة النظريتين الإسلاميتين السنية والشيعية في مادتي التربية الإسلامية والتاريخ".

وأضاف الشلاه أنه "تم جمع تواقيع من ١٠٥ نواب بهذا الخصوص ليتم تقديمه إلى رئاسة البرلمان"، داعيا مجالس المحافظات إلى "تطبيق هذا الموضوع، حيث سيكون هناك مفتشون عامون على المحافظات لمحاسبتها في حال عدم التطبيق".

من جهته، رأى الكاتب والشاعر شعلان شريف أن "التاريخ مادة علمية وليست دينية، يحب أن تكتب مناهجها من قبل علماء تاريخ بعيدين عن الطائفية والانحياز، وإذا كان هذا الأمر غير ممكن حاليا بسبب حدة الاستقطاب، فلا بأس بتجاهل الأحداث التاريخية المثيرة للخلاف حاليا.. أو الاعتماد فيها فقط على مؤلفات المستشرقين".

■ التفاصيل ص٣

صفقات وراء تعيين قادة غير أكفاء

ضابط كبير: ربع مليون دولار (سرقفلية) قائد الفرقة

□ بغداد / اور نيوز

تدور في الأوساط العسكرية العراقية أحاديث عن صفقات تعيين قادة فرق وألوية غير أكفاء مقابل مبالغ طائلة قد تصل إلى ربع مليون دولار، بحسب أهمية المنصب، وقال ضابط رفيع المستوى في الجيش العراقي إن هذه العملية تجري تحت سمع وبصر عدد من كبار المسؤولين.

وأوضح الضابط رفيع المستوى لوكالة (اور نيوز) إن "التفجيرات نتيجة حتمية لما تعانيه المؤسسة الأمنية من إخفاقات إدارية وفنية"، مشيراً الى ان "هناك مشاكل على صعيد الاستخبارات والتدريب والخطط وتعيين القادة.. وفي مجال الاستخبارات نواجه مشاكل تبدأ من إدارة الجهاز "أي الاستخبارات" مروراً بجمع المعلومات وتحليلها وتداولها وفق أهميتها كل باختصاصه، وتنتهي بتجنيد المصادر في الشارع، ناهيك عن ضعف التعاون داخل هذه المؤسسة".

ولفت إلى "أننا نجني ثمار دورات التدريب على أيدي القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي في مجال تأسيس شبكة استخبارية قادرة على مواجهة التحديات". وزاد إن "غالبية الدورات التي يقيمها الأميركيون يستعينون فيها بخبراء من بريطانيا وايرلندا وتغطى هذه البرامج من منح دولية ما يفتح الباب واسعاً أمام الفساد".

وعن خطط الحكومة لتأهيل قوات الأمن قال: "إلى الآن لا توجد إستراتيجية وطنية لتأهيل وتدريب الجيش والشرطة تتبناها الحكومة وتنفق عليها في شكل مبرمج".

وتابع: "للأسف ما زلنا متخلفين في خططنا الاستباقية ونعتمد بالدرجة الأولى على الصدفة. ففي الوقت الذي تتناسل أجيال القاعدة وتبني خلايا بعقليات ودماء جديدة وتبني تحالفات عشائرية وسياسية، نبقى ندور في فلك إجراءات روتينية تركز على الجيل الأول من التنظيم ومطاردة رموزه. أما مسألة اختيار القادة الأمنيين فهي تثير امتعاضاً واسعاً بين أوساط العسكريين القدامى من طبقة القادة "أي من رتبة عميد فما فوق" بسبب المعيار الطاغي وهو الولاء الحزبي"، فيما يتم التعامل مع الكفاءات المستقلة على أنها خطر يهدد الموالين".

وأيد الخبير العسكري إسماعيل المشكوري، وهو لواء سابق في الجيش العراقي، ما ذهب إليه الضابط الكبير بشأن التدريب والاستعداد، ووصف الهجمات الدامية التي طالت مدناً عراقية أخيراً بأنها "رسالة إعلان وإشهار من المجموعات المسلحة مفادها أن لا أحد يمكن أن يوقفنا ونحن موجودون في كل مكان".

وأشار إلى أنه "يمكن أن نستنتج من هذه العمليات النوعية أن تنظيم القاعدة جاد في إيقاع أكبر خسائر بين العراقيين أكثر من جدية الحكومة في تطوير قدراتها الأمنية وإجهاض مخططاتها. والأمر الآخر هو مؤشر خطير إلى اتساع دائرة التحالف بين القاعدة وتنظيمات حزب البعث المحظور عبر استقطاب مقاتلين شيعة وبناء حواضن في مدن الجنوب من خلايا نائمة تنشط متى أريد لها".

تظاهرات يوم أمس في ساحة التحرير ببغداد.. (أ.ف.ب)

داعيا البرلمانيين إلى التبرع برواتبهم

الصدر: مستعد للتوسط لإنهاء الأزمة السورية

□ متابعة / المدى

أبدى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر استعداده للتوسط بين الشعب السوري وحكومته من اجل الإصلاح، مستنكرا تدخل الرئيس الأميركي في الشأن السوري ومطالبته الرئيس السوري بالتنحي، ومبديا استعداده للتدخل لغرض "الإصلاح" بين الشعب والحكومة السوريين. كما دعا مجلس النواب لإصدار قرار يقضي بتبرع البرلماني براتبه ليوزع على الفقراء، منتقداً أعضاء كتلة الأحرار المتغيبين عن جلسة البرلمان التي خصصت لمناقشة تخيض رواتب الرئاسات الثلاث. واعتبر الصدر في بيان له، ردا على سؤال من أحد أتباعه بشأن مطالبة الرئيس الأميركي باراك أوباما الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، وتلقت "المدى"، نسخة منه أن اتخاذ موقفه هذا يأتي لمجابهة التدخل الأميركي السافر ولاسيما كبير الشر أوباما وغيره بعد إن "وقفت على التل لفترة من الزمن"، بحسب تعبيره.

وحذر الصدر من خلط الأوراق قائلاً "أننا قد رأينا ثورة الشعب التونسي والشعب المصري وغيرهما وقد علمتم جميعا أني مع الشعوب لكن لا ينبغي أن نخلط الأوراق"، حيث أن "هناك فوارق عديدة بين ما وقع من ثورات شعبية في تلك الدول وبين ما يقع في سوريا". وأبدى الصدر استعداده للتدخل من أجل إصلاح الوضع في سوريا، وتابع "إذا وافق الطرفان في سوريا على ذلك والنصر للشعوب والممانعة معا". وأثنى الصدر على الموقف التركي من إحداث سوريا وقال "جزى الله من أراد الإصلاح وسعى له وأخص بالذكر الجمهورية التركية ولاسيما بعد أن رفضت التدخل الأميركي وادعوها للين باللسان والاستمرار بدعم الشعب والوقوف معه لأجل نصرة المقاومة والممانعة".

■ التفاصيل ص٤

الجيش الأميركي: يصعب علينا القول (وداعا للعراق)

□ بغداد / المدى

في وقت يسعى البيت الأبيض لدفع رئيس الوزراء نوري المالكي إلى طلب بقاء قوات أمريكية في العراق بعد الموعد النهائي لانسحابها المرتقب نهاية العام الحالي، يرى بعض المحللين الإستراتيجيين أن بقاء القوات يعطي رسالة لإيران بان الأمريكان لا يخشون الهجمات التي تتبناها جماعات مدعومة من إيران.

وفي مقالة نشرتها مجلة "فورين أفيرز" للباحث ميكا زينكو مؤلف كتاب "العمليات العسكرية الأمريكية المنفصلة في العالم بعد الحرب"، يرى زميل مركز العمليات الوقائية الأميركي إن "القول وداعا للعراق أمر يصعب على الجيش الأمريكي"، بعدما استغرق الانخراط في الشأن العراقي نحو ٢١ سنة، بما في ذلك ما يقرب من ٤٠٠٠ يوما من حظر الطيران على بعض المناطق و٣٠٠٠ يوم من عمليات تحقيق الاستقرار منذ حرب الخليج الأولى.

وقد عمد مسؤولون بوزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا إلى التماس المطالبة والحيلة لإجبار الحكومة العراقية على أن تطلب من واشنطن بقاء بعض قواتها. وفي نيسان، وجه الأميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة إنذارا نهائيا للمالكي: "في حال رغبت الحكومة العراقية مناقشة إمكانية بقاء بعض القوات الأمريكية، فعليها أن تبدأ بذلك قريبا- قريبا جدا- من اجل تجنب أي فرصة لاتخاذ قرارات تنفيذية ولوجستية غير قابلة للنقض في الأسابيع المقبلة".

تبدو بغداد حتى الآن غير قادرة على اتخاذ قرارها. ويضغط بعض الزعماء السياسيين من اجل الإبقاء على بعض القوات الأمريكية، ولكن فقط في مجال التدريب وتقديم المشورة. إلا أن معظم العراقيين والعديد من أعضاء في البرلمان العراقي يبدون قلقهم من استمرار الوجود العسكري الأميركي، الذي يعتبر مشكلة مادام المسؤولون الأمريكيون يصرون على أن يصادق البرلمان على تجديد وجود بعض قواتهم. وكان الرئيس العراقي جلال طالباني طلب من الكتل السياسية المنقسمة في بغداد أن تقرر بحلول يوم السبت الماضي ما إذا كانت ستطلب تمديد وجود القوات الأمريكية في العام المقبل. ولم تتمكن الكتل من التوصل إلى توافق وتأجلت المفاوضات حول هذا الموضوع "حتى إشعار آخر".

وكان ممثلو الرئيس الأميركي جورج بوش قد وقعوا ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اتفاقية وضع القوات الأميركية (SOFA)، التي وضعت الإطار القانوني والتنفيذي للجنود الأميركيين ونظرائهم المدنيين في العراق. وتكمن النقطة الأساسية للاتفاقية في المادة ٢٤ ومفادها "ستنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من الأراضي العراقية كافة في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠١١." وفي خطاب ألقاه الرئيس الأميركي باراك أوباما قبل أشهر قليلة، أكد انه يعتزم التمسك بالموعد النهائي.

لكن البيت الأبيض، وبحسب مسؤولين أميركيين فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، يستعد للإبقاء على ١٠ آلاف من القوات البرية في العراق بعد نهاية هذا العام. ولديه على ما يبدو سببان. الأول هو لمنع إيران من تزويد الجماعات المسلحة بالعبوات الناسفة والصواريخ التي استخدمتها تلك الميليشيات لقتل الجنود الأمريكان. وكان مسؤولون عسكريون أميركيون قد أفادوا بان تسعة جنود أميركيين من أصل الـ ١٥ الذين قتلوا في العراق في يونيو حزيران، لقوا حتفهم بفعل هجمات بتلك الأسلحة. والسبب الثاني هو أن مجرد وجود عشرة آلاف من القوات الأميركية سوف يخفف من نفوذ إيران على المدى الطويل في العراق، والذي كان ساحة معركة بالوكالة بين واشنطن وطهران منذ عقود.

الباحث وزميل مركز العمليات الوقائية الأميركي يرى ان "القول وداعا للعراق أمر يصعب على الجيش الأمريكي"، بعدما استغرق الانخراط في الشأن العراقي نحو ٢١ سنة، بما في ذلك ما يقرب من ٤٠٠٠ يوما من حظر الطيران على بعض المناطق و٣٠٠٠ يوم من عمليات تحقيق الاستقرار منذ حرب الخليج الأولى. وقد عمد مسؤولون بوزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا إلى التماس المطالبة والحيلة لإجبار الحكومة العراقية على أن تطلب من واشنطن بقاء بعض قواتها. وفي نيسان، وجه الاميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة إنذارا نهائيا للمالكي: "في حال رغبت الحكومة العراقية مناقشة إمكانية بقاء بعض القوات الأمريكية، فعليها أن تبدأ بذلك قريبا- قريبا جدا- من اجل تجنب أي فرصة لاتخاذ قرارات تنفيذية ولوجستية غير قابلة للنقض في الأسابيع المقبلة".

المرجعية تحمّل الأجهزة الأمنية مسؤولية التفجيرات الأخيرة

□ متابعة/ المدى

حملت المرجعية الدينية الأجهزة الأمنية العراقية مسؤولية الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي طالت الاثنين الماضي نحو ١٠ مدن عراقية وسقط فيها نحو ٣٠٠ مواطن بين قتيل وجريح.

وقال معتمد المرجعية في كربلاء السيد احمد الصافي، في خطبة الجمعة بالحضرة الحسينية، إن "الأجهزة الأمنية تتحمل مسؤولية تفجيرات الاثنين الماضي لعدم تعاملها بجدية مع المعلومات الاستخبارية".

واتهم الصافي قادة بالتغاضي عن معلومات بشأن الاعتداءات الإرهابية، محملا "قادة الأجهزة الأمنية مسؤولية تلك التفجيرات لعدم تعاملها بجدية مع تلك المعلومات"، وأوضح " لو تعاملت القوات الأمنية مع هذه المعلومات لأمكنها تقليل حجم الخسائر في صفوف المواطنين، أو ربما منعت وقوع تلك التفجيرات".

ووسع الصافي انتقاداته للمسؤولين العراقيين قائلا أنهم يعاقبون الشعب العراقي. وأوضح "المسؤولون لا يدركون حقيقة ما يتحدثون عنه في أغلب الأحيان"، مشيرا إلى أن "الشعب العراقي بات معاقبا من قبلهم لأنهم لا يرقون إلى مستوى المسؤوليات التي يشغلونها".

القاضيات العراقيات «درجة ثانية»!

□ بغداد / خلود رمزي (نقاش)

ارتفعت حصة النساء في السلك القضائي إلى أكثر من ٧٠ قاضية وهو ما يفوق بأضعاف عددهنّ في فترة حكم صدام، لكن طبيعة المناصب التي يتقلدنها تصنف على أنها "من الدرجة الثانية".

وأعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق في ٧ آب الجاري عن تعيين تسع قاضيات جديدات، مسلطا الضوء على عمل النساء في سلك القضاء بعد الغزو الأجنبي للبلاد وصعود الأحزاب الدينية إلى سدة الحكم.

"نقاش" حصلت على إحصائية تشير إلى وجود ٧٢ امرأة يعملن في سلك القضاء حاليا في مقابل ١٤٧٠ قاضيا من الرجال في عموم محاكم العراق.

سبع قاضيات فقط تمكنّ من الوصول إلى محاكم الجنايات واثنتان إلى محاكم الاستئناف، علما أن كلا النوعين من المحاكم يعد الأكثر أهمية في العرف القضائي، فالأولى مختصة بالنظر في الجرائم فيما يتوقف على الثانية البتّ النهائي بالأحكام. وتضم بقية المحاكم ٦٣ امرأة أخرى، تقلّدت كثيرات منهنّ رئاسة الإدعاء العام ورئاسة الكتاب العدول التي تصادق على الوثائق الرسمية والوكالات العامة في دوائر الدولة، ومحاكم البداءة التي تنظر في قضايا اجتماعية مختلفة، ومحاكم الأحوال الشخصية التي تنظر في قضايا الزواج والطلاق وأمور تخص الأسرة، فضلا عن محاكم الجنح.

القاضيات العاملات في محاكم الجنايات والاستئناف هنّ أعضاء في تلك المحاكم، ولا تتسلم أية واحدة منهنّ رئاسة المحكمة رغم المدة الطويلة التي قضينها في الخدمة. المحكمة الجنائية العليا المسؤولة عن محاكمة أركان النظام السابق هي الأخرى تضم في هيئتها قاضية واحدة من بين خمسة قضاة من أعضاء المحكمة، تتحفظ "نقاش" على اسمها لاعتبارات أمنية.

تقليب دفاتر وزارة العدل يشير إلى أن العراق كان أول بلد عربي سمح للنساء بالعمل في سلك القضاء، وأن زكية إسماعيل حقي، البرلمانية السابقة عن الكرد الفيلية عينت أول قاضية في البلاد بمرسوم جمهوري في ١٩٥٩، أي بعد عام واحد على إلغاء الحكم الملكي وقيام الجمهورية.

القاضي عبد الستار البيرقدار الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى قال لـ"نقاش" إن عدد النساء اللواتي يعملن في المحاكم العراقية ارتفع بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، وإن ست قاضيات فقط كنّ يعملن في المحاكم قبل هذا التاريخ.

البيرقدار يعزو عدم تولي النساء رئاسة محاكم الجنايات والاستئناف إلى مدّة الخدمة التي تعد من أهم شروط تعيين القضاة في المناصب، "فالقاضي الذي يعين بمنصب رئيس محكمة جنايات يتوجب ألا تقل خدمته الفعلية عن ثلاثين سنة، فضلا عن اختبارات شفوية وتحريرية عليه تجاوزها بنجاح".

وينفي البيرقدار ان يكون التمييز الجنسي سببا في ابتعاد النساء عن المناصب الرئاسية في محاكم الجنايات والاستئناف، مؤكدا أن "الأمر يعود فقط إلى شروط الاختيار وسنوات الخبرة والكفاءة".

وتعرضت القاضيات في العراق مثل باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى لبعض المشكلات الأمنية مثل التهديد بالتصفية بحسب مصدر في مسؤول في وزارة العدل العراقية، لكن أية منهنّ لم تتعرض للاغتيال.

وتشير الإحصائيات الرسمية لوزارة العدل إلى سقوط ٤٦ قاضيا منذ ٢٠٠٣ في عمليات اغتيال مخطط لها، جميعهم كانوا من الرجال، فيما تعرضت بعض القاضيات إلى تهديدات من قبل بعض المطلوبين في قضايا نظرن فيها في وقت سابق وأبلغن الوزارة بالأمر. سهاد الدباغ واحدة من أقدم القاضيات العراقيات اللواتي يتمتعن بسمعة كبيرة في القضاء العراقي بعد إدارتها لمحكمة جنايات الأحداث في الكرخ التابعة لمجلس القضاء الأعلى لأكثر من ١٥ عاما. السنوات الطويلة التي قضتها الدباغ رئيسة لمحكمة إلى أن انتقلت قبل عامين لمحكمة أخرى أضافت إليها الكثير وتقول "المساواة بين الرحمة والعدل سمة مطلوبة في رئيس المحكمة". وأشاد محامون كثيرون بطريقة إدارتها لمحكمة جنايات الأحداث لسنوات طويلة قبل استبدالها بقاض آخر.

المحامي طارق حرب رئيس جمعية الثقافة القانونية قال لـ "نقاش" إن "النساء يدرن المحاكم بالكثير من الحكمة والعدالة، ولا يحكمن دون مراعاة جميع الجوانب النفسية والاجتماعية والظروف العامة المحيطة بالمتهم لاسيما القاصرين منهم أو كما يطلق عليهم في القانون العراقي الأحداث".

ويستدرك حرب قائلا: "لا فرق بين القضاة سواء كانوا رجالا أم نساء لكني أفضل أن يعهد إلى قاضية امرأة بإدارة جنايات الأحداث"، ويبرر ذلك بأن القاضية المرأة "تأخذ بعين الاعتبار الظروف المجتمعية المحيطة بالحدث والتي تسببت في انحرافه، أكثر من القاضي الرجل الذي غالبا ما يعتمد على الأدلة الملموسة فحسب".

التشريع الجديد لقانون المحكمة الاتحادية، وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد، ينص على إشراك قاضية امرأة في جميع المحاكم العراقية سواء كانت محاكم الجنايات أو التمييز.

ولا يزال نص القانون المقترح يدور في أروقة البرلمان العراقي، وفي حال إقراره وتطبيقه فإن عدد القاضيات العراقيات سيرتفع إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف العدد الحالي.

وقالت إحدى القاضيات لـ"نقاش" إن القانون "سيشجع الكثيرات على الانضمام للعمل وسيكون بمثابة (كوتا) ثابتة للنساء في المحاكم العراقية".

القاضية التي طلبت عدم ذكر اسمها لأسباب أمنية تؤكد أن القاضيات لم يأخذن دورهنّ كاملا "فما زلن يتقلدن مناصب من الدرجة الثانية، بسبب قلة عددهنّ قياسا بالرجال، فضلا عن حداثة انضمام الكثيرات منهن إلى العمل". إقرار القانون الجديد للمحكمة الاتحادية سيفتح الباب واسعا أمام زيادة عدد النساء القاضيات في المحاكم العراقية، لكنه قد لا يسمح لهن باستلام مناصب رئاسية في محاكم الجنايات والاستئناف دون شمول القانون ذاته على بند ينص على ذلك.

عبد الستار البيرقدار

طارق حرب